أثر نظم المعلومات الإدارية في الأعمال القانونية للإدارة العامة وأداء العاملين فيها (مستل)

فراس عادل تركي
مشاور قانوني/ مديرية تربية صلاح الدين
م.د. حارث أديب إبراهيم
جامعة الموصل/ كلية الحقوق

THE IMPACT OF MANAGEMENT INFORMATION SYSTEMS ON THE LEGAL WORK OF THE PUBLIC ADMINISTRATION AND THE PERFORMANCE OF ITS EMPLOYEES

Firas Adel Turki
Legal Adviser/ Salah Al-Din Education Directorate
Lecturer. Dr. Harith Adeeb Ibrahim
Mosul University/College of Law

المستخلص

إن تفاقم ظاهرة الفساد الاداري وانتشاره بشكل كبير في مختلف القطاعات وبخاصة داخل مؤسسات الدولة من وزارات ودوائر وغيرها وما ينجم عنها من اثار مدمرة وخطرة وتهديد للأمن وعرقلة الاقتصاد وانتهاك لحقوق الافراد، أوجبت على الجهات المعنية إيجاد الوسائل الناجعة للحد من هذه الظاهرة، من هنا تأتي اهمية توضيح دور نظم المعلومات الادارية واستخداماتها في تعزيز اجراءات مكافحة هذه الظاهرة الفتاكة او الحد من اثارها ولو بنسبة معقولة. اذ تمثل النظم الادارية مصدراً رئيساً في مختلف انشطة العمل من استخدام البرمجيات الحديثة في متابعة قضايا الفساد الاداري، وهي تمارس دوراً كبيراً في تحقيق هدف المؤسسة وغايتها اذا ما استخدمت استخداماً صحيحاً وسليماً، وتوفر لها الدعم المطلوب من ادارة المؤسسة والبيئة المناسبة للتطبيق ويكون لها عندئذ الدور الاستراتيجي الفعال في تحقيق النجاح وبلوغ الغاية التي خصصت من اجلها وهي مكافحة الفساد الاداري. وكذلك تعد نظم

المعلومات الادارية محوراً مهماً للمؤسسة، اذ يتم من خلالها جمع البيانات الداخلية والخارجية التي تنشأ عن ممارسة المؤسسة اعمالها المختلفة ومعالجة المشكلات والخروقات وتؤمن الرقابة عليها في اتخاذ القرارات، كما أن نظم المعلومات الادارية توفر معلومات دقيقة عن معايير الاداء لكل وظيفة ومستوى اداء الفرد او فريق العمل. لذا لابد من إعادة النظر بشكل شامل وكامل في المنظومة التشريعية في العراق بشكل تكون أكثر انسجاماً مع متطلبات الإدارة الحديثة والتقدم التكنولوجي الذي شمل معظم أوجه الحياة، وبشكل أكثر تناغماً مع تطبيق نظم المعلومات الإدارية. فضلاً عن ضرورة تعزيز الوعي داخل المؤسسة ومستوياتها كافة بأهمية نظم المعلومات الادارية من خلال الحلقات النقاشية والورش الفنية التي تقيمها المؤسسة، وكذلك من اجل ان يعمل هذا النظام ويحقق الاهداف التي خصص من اجلها ينبغي تخصيص موظفين مختصين من اصحاب الخبرات ومن ذوي الخلفيات المعلوماتية وكذلك توفير اجهزة حديثة ومتطورة لكي تؤدي الغرض بأفضل الطرق واحسن النتائج. ويجب ايضا تفعيل دور المؤسسات الاعلامية في دوائر الدولة في نشر نشاطات واعمال المؤسسة في ظل نظام المعلومات الادارية. **الكلمات المفتاحية:** المعلومات، الاعمال، الادارة العامة

Abstract

The exacerbation of the phenomenon of administrative corruption and its widespread spread in various sectors, especially within state institutions, such as ministries, departments and others, and the devastating and dangerous effects that it has, threatening security, obstructing the economy and violating the rights of individuals, necessitated the concerned authorities to find effective means to curb this phenomenon, hence the importance of Clarify the role of management information systems and their uses in enhancing measures to combat this deadly phenomenon or reduce its effects, even at a reasonable rate. Administrative systems represent a major source in various work activities from the use of modern software to follow up on cases of administrative corruption, and they play a major role in achieving the goal and purpose of the institution if used correctly and correctly, and provide them with the required support from the management of

the institution and the appropriate environment for the application and then have the role Effective strategy in achieving success and achieving the goal for which it was allocated, which is the fight against administrative corruption. Also, management information systems are an important focus for the organization, through which internal and external data are collected that arise from the institution's practice of its various works, address problems and violations, and provide oversight over them in decision-making, and management information systems provide accurate information on performance standards for each job and the level of individual performance, or the work team. Therefore, it is necessary to review comprehensively and completely the legislative system in Iraq in a way that is more in line with the requirements of modern management and technological progress that covered most aspects of life, and in a way that is more in tune with the application of management information systems. In addition to the need to enhance awareness within the institution and all its levels of the importance of management information systems through seminars and technical workshops held by the institution, as well as in order for this system to work and achieve the goals for which it was designated, it should allocate specialized employees with expertise and information backgrounds, as well as providing devices Modern and sophisticated in order to perform the purpose in the best way and the best results. It is also necessary to activate the role of media institutions in state departments in publishing the activities and works of the institution under the management information system**. Keywords:** information, business, public administration

المقدمة

أولاً: تعريف الموضوع: تعد ظاهرة الفساد الإداري قديمة ولكن ما هو جديد أن حجم الظاهرة أخذ في التفاقم الى درجة أصبحت تهدد مجتمعات كثيرة وعلى الأخص الدول النامية ومنها العراق. ولما لهذه الظاهرة من آثار وانعكاسات خطيرة على مستقبل الدول فضلا على ما تجلبه من خسائر فادحة في جميع المجالات لا يمكن تقديرها بثمن في

ظل نظام المعلومات الإداري التقليدي والذي تتوفر فيه الكثير من التغيرات التي تسمح للفساد الإداري التغلغل في عناصره الأمر الذي يتطلب وجود نظام للمعلومات متكامل يتلاءم مع المتغيرات الحاصلة في بيئة الأعمال الحالية يعمل على مكافحة الفساد الإداري من خلال معالجة أبرز التغيرات وجوانب الضعف الموجودة في نظام المعلومات التقليدي وذلك عن طريق الإجراءات الرقابية لنظام المعلومات المتكامل. وقد حظي موضوع نظم المعلومات الإدارية بالاهتمام الواسع في العراق خلال السنوات الأخيرة. وفي ضوء التوجيهات الرسمية لدعم المؤسسة الإدارية وتوفير مستلزمات استمراريتها ونموها مع توقع ان تشهد المؤسسة الإدارية تطوراً في المستقبل يجعل أدوار المديرين في مختلف المستويات الإدارية مسألة جوهرية وحاسمة في نجاح المؤسسة الإدارية. ويأتي اختيار هذا الموضوع استجابة لمتطلبات الظروف الحالية لأننا نعيش في عصر ثورة المعلومات وانفجار المعرفة، عصر التحول الى مجتمعات المعلومات التي تزداد اندماجاً بفضل شبكات اتصالات البيانات والمعلومات والمنظومات الشبكية للحاسوب والبث المباشر عبر الأقمار الصناعية، وغير ذلك من التحولات التي جعلت العالم أشبه بقرية كونية صغيرة. وقد رافقت كل هذه التحولات التي ألغت حواجز الزمان والمكان تغييرات نوعية وجذرية في بيئة المؤسسة الإدارية. وفي ظل هذا الوضع تزداد أهمية نظم المعلومات الإدارية وضرورتها انطلاقاً من عد المعلومات مورداً ثميناً من موارد المؤسسة الإدارية. ولكل ما تقدم ستوضح الدراسة دور هذه النظم التي تعد من الآليات والأدوات التي تحد من الفساد الإداري وتعمل على مكافحته، ومعرفة فاعليتها في معالجة هذه الظاهرة السلبية وتأثيرها فيها.

ثانياً: مشكلة البحث: نظراً لتفاقم حالة الفساد الإداري في غالبية المجتمعات وما ينجم عنها من آثار مدمرة وخطيرة وخاصة داخل مؤسسات الدولة من وزارات ودوائر وغيرها. وانتشاره بشكل كبير في مختلف القطاعات وبالذات الحكومية منها. وما ينتج عليه من تهديد للأمن وعرقلة الاقتصاد وانتهاك حقوق الأفراد. برزت العديد من التساؤلات حول مدى قدرة نظم المعلومات الإدارية على مكافحة الفساد الإداري؟ وهل تمتلك الأدوات التي تستطيع من خلالها تجاوز عناصر الضعف الموجودة في نظم المعلومات

التقليدية؟ وهل يؤدي تطبيق نظم المعلومات الإدارية الحديثة إلى تأثيرات سلبية على الأداء الوظيفي من نواحي أخرى؟

ثالثاً: أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في توضيح دور نظم المعلومات الإدارية واستخداماتها في تعزيز إجراءات مكافحة الفساد الإداري وفي الحد من آثاره ولو بنسبة معقولة، وفي وسرعة الإنجاز، اذ تمثل نظم المعلومات الإدارية مصدراً رئيسياً في مختلف أنشطة العمل من استخدام البرمجيات الحديثة في فحص ومتابعة قضايا الفساد وتسريع الإجراءات الروتينية في العمل.

رابعاً: هدف البحث: يهدف البحث الى تسليط الضوء على نظم المعلومات الإدارية ودورها في معالجة ظاهرة الفساد الإداري ومدى إمكانية تطبيقها في الحد منه والمساعدة على التقليل من آثاره وضرورة إيجاد حلول ناجعة تحد من هذه الظاهرة وإيجاد آليات إدارية جديدة للحد من انتشارها على اقل تقدير.

خامسا: منهجية البحث: تم استخدام المنهج الوصفي والاستقرائي، إذ تم وصف تأثير نظم المعلومات الإدارية على الأداء الإداري ودورها في الحد من الفساد الإداري، كما تم استقراء مجموعة من النصوص القانونية الأجنبية والعربية التي اعتمدت نظم المعلومات الإدارية ووضعت لها الضوابط والآليات.

سادساً: هيكلية البحث: تم تقسيم البحث إلى مطلبين تناول المطلب الأول أثر نظم المعلومات الإدارية في الاعمال القانونية للإدارة العامة والذي تناول بدوره التعريف بالأعمال القانونية في فرع أول وأثر نظم المعلومات الإدارية في القرار الاداري من خلال تنفيذه الكترونيا في فرع ثانٍ، أما المطلب الثاني فقد تناول أثر نظم المعلومات الإدارية في أداء العاملين في المؤسسات الحكومية، والذي تم فيه توضيح مفهوم إدارة الأداء في فرع أول، ثم علاقة نظم المعلومات الإدارية بإدارة الأداء في فرع ثانٍ، وقد ختمت الدراسة بخاتمة ذكر فيها أبرز النتائج والتوصيات.

المطلب الأول

أثر نظم المعلومات الإدارية في الاعمال القانونية للإدارة العامة

ان عصر المعلوماتية الذي تعيشه يحتم علينا ان نتعامل معه ونتكيف على وقف متطلباته. ويأتي ذلك من خلال تمازج العالم مع الكفاءة البشرية ومؤداه هو ظهور حياة تسير بوتيرة متسارعة في النمط والشكل والأداء وتتميز بالسهولة والسرعة في تقديم الخدمات وإنجاز الأعمال متجاوزة جميع حواجز البيروقراطية والمحسوبية والانتهاكات التي عانتها المجتمعات والإدارات كثيراً. وقد أحدثت تقنيات المعلومات قفزة نوعية هائلة في مجال تطوير العمل الإداري وكفاءته ودقته بطريقة أكثر استقراراً وسرعة شخصية وهو ما يعني اعادة بناء الطرق التقليدية التي اعتادت بها الحكومة والتي تخللها الانتهاكات والفساد في تقديم خدمات للمواطنين[١].

لذا فإنّ مفهوم الإدارة الالكترونية يقصد به: "النمط الحديث لتطوير الأداء الإداري وتمكين الإدارة الحكومية من قيادة المجتمع بأكمله الى العصر الرقمي"[٢]، فإنّهُ يعد هناك إدارة اشتراكية أو إدارة رأسمالية ولكن هناك إدارة عالمية[٣]، فهي عملية تقنية الغرض منها تنفيذ وإدارة السلطة العامة في الدولة تحت رؤى وتوجيه القائمين عليها، وعلى القائمين ان يمتلكوا المهارات والخبرات وأن يقوموا بعملهم لتنفيذ ذلك التوجه الصحيح والابتعاد عن المغالطات وأثارة الشبهات والفساد خدمة للمصلحة العامة[٤].

في المقابل يعد الفساد من أخطر الآفات قديماً وحديثاً بوصفهِ اهم عائق في طريق التقدم والتطور والتنمية للمجتمعات والشعوب، وقد بلغت خطورته الذروة في العصر الحاضر لذا اهتم المختصون في النظام الإداري ببيان خطورته وتحليل أسبابه وأثاره وخصائصه لغرض إيجاد الحلول الناجعة لهذه الآفة. ولا يكاد يخلو مجتمع من

١- اورنس متعب هذال، اثر التطور الإلكتروني في الأعمال القانونية للإدارة العامة، رسالة ماجستير، كلية القانون جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص١.
٢- عبد الفتاح مراد، الحكومة الإلكترونية، شركة البهاء للبرمجيات والنشر، ٢٠٠٣، ص٢٧، أشار إليه اورنس متعب هذال، مصدر سابق، ص٢.
٣- سليمان الطماوي، مبادئ علم الإدارة العامة، دار الفكر العربي للنشر مصر، ط٥، ١٩٧٢، ص٣
٤-اورنس متعب هذال، مصدر سابق، ص٢.

المجتمعات من مظاهر الفساد الإداري، حتى في المجتمعات التي اتخذت من الدين منهجاً حياتياً تسير على هداه، بالرغم من القيم النبيلة ودعوات التجرد والأخلاص والعفة عن الحرام التي ميزت الخطاب الديني على مر العصور والأزمنة[١] .

ان الحديث عن الفساد لا يخص مجتمعاً بعينه أو دولة بذاتها وانما هو ظاهرة عالمية تشكو منها كل الدول لما له من خطر على الأمن الاجتماعي والنمو الاقتصادي، والأداء الإداري. ومن هنا حازت هذه الظاهرة على اهتمام كل المجتمعات، وأدانتها كل الدول وسعت للحد من انتشارها ووضع الصيغ الملائمة لذلك[٢]. من هنا أتى دور نظم المعلومات الإدارية في لعب الدورا المهم في حياة الدول والمؤسسات، إذ تقوم بدعم فعاليات الإدارة المتنوعة تبعاً لأسس ومعايير مختلفة بحسب تخصص تلك الإدارة، وأصبحت اليوم من الموارد المهمة جدا في المؤسسات وتعد جزءاً أساسياً ومتمماً لعمل المؤسسات المعاصرة كلها، كونها تؤدي دوراً حيوياً في دعم الوظائف المختلفة للمؤسسة. وتعد الاستعانة بها بصورة دقيقة وواسعة في أداء أعمال وأنشطة المؤسسة من اجل دعم إجراءات ومكافحة الفساد وحسم قضايا الفساد الإداري في الوقت المناسب وبجهد وكلفة اقل، إذ تعد الآلية المستخدمة لضمان ان تكون المعلومات متاحة بالشكل والوقت المطلوب لدعم أعمال المؤسسة في مكافحة الفساد الإداري من خلال تقديم معلومات محدثة و كفوءة لاتخاذ القرارات[٣]، لذا جاء هذا المطلب لتسليط الضوء على مدى توافر كفاءة نظم المعلومات الإدارية وتأثيرها في مكافحة الفساد الإداري المنتشر في جميع مرافق الدولة، من خلال الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: التعريف بالأعمال القانونية

الفرع الثاني: أثر نظم المعلومات الإدارية في القرار الاداري من خلال تنفيذه الكترونيا

١- صدام حسين ياسين العبيدي، الفساد الإداري والمالي صورة أثاره علاجه من منظور إسلامي، ط ١ ، مكتبة زين الحقوقية، ٢٠١٨، ص٢٣.

٢- عصام عبد الفتاح مطر، الفساد الإداري ماهية أسبابه ومظاهره ودور الهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مواجهة الفساد، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١١، ص١٣.

٣- رنا عودة حنون، كفاءة نظم المعلومات الإدارية وتأثيرها في إجراءات مكافحة الفساد، بحث دبلوم عالي في التخطيط الاستراتيجي، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٦، ص٢.

الفرع الأول

التعريف بالأعمال القانونية

ان العمل القانوني "هو ذلك العمل الذي تأتيه الإدارة بقصد ترتيب آثار قانونية عليه"[١] ،او هو "ذلك العمل الإداري الذي يهدف الى إحداث تغير في العلاقة القانونية القائمة وقت إصداره كتعيين موظف عام أو فصله من الخدمة مثلاً"، وان العمل القانوني يصدر عن السلطة الإدارية وهنا يمكن النظر الى مصدر العمل فاذا كان جهة إدارية كان العمل ذا طابع إداري يخضع لأحكام القانون العام وتختص محاكم القضاء الإداري بنظر المنازعات التي تثور بشأنه. فصدور القرار عن شخص عام (دولة، الأشخاص المحلية للمؤسسات العامة) يجعله يتصف بالوصف الإداري[٢]، وهذا ما يميز القرار الإداري عن غيره من الأعمال التي تقوم به السلطات أو الهيئات العامة المختلفة في الدولة عملاً بالمعيار الشكلي أي تحديد الجهة التي تصدره وتمييزها عن غيرها من هيئات الدولة. فالمعيار الشكلي والعضوي في تمييز القرار الإداري عن غيره من الأعمال في هيئات الدولة هو تحديد الشكل أو العضو المصدر لهذا العمل، فيكون القرار إداريا أو العمل إداريا إذ صدر من جهة إدارية تابعة للهيئة التي تمارس الوظيفة التنفيذية، ويكون تشريعياً اذا اصدرته الهيئة التي تمارس الوظيفة التشريعية، ويكون قضائياً إذا صدر من الهيئة التي تمارس الوظيفة القضائية، اذ ان معيار التمييز هو العضو القائم بالعمل نفسه[٣]، وكذلك يصدر القرار الإداري بالإرادة المنفردة، فوفق هذا المعيار يوصف العمل الإداري القانوني في القرار الإداري بأنه أحادي الجانب إذا صدر طبقاً للإرادة ويفرض على الغير دون رضاه، وهذه الإرادة قد يعبر عنها شخص واحد موظف (مثل وزير أو مدير) بان يصدر امر وزاري أو امر إداري من مدير أو أي موظف مختص يصدر امراً. وقد يكون من عدة أشخاص كأن تقوم هيئة أو مجلس

١- حسين عثمان محمد، أصول القانون الإداري، دار المعلومات الجامعية، الإسكندرية، ط٢، ٢٠٠٤، ص٤٠٠.

٢- المصدر نفسه، ص٤٠٠-٤٠١.

٣- ماهر صالح علاوي الجبوري، القرار الإداري، دار الحكمة للطباعة والنشر، كلية القانون، بغداد، ١٩٩٩، ص٢٢.

بإصدار قرار إداري معبرين عن إرادة إدارتهم بذلك القرار الإداري. ومن اهم عناصر القرار الإداري (الاختصاص والسبب والشكل والمحل والغاية)[١]. ويجب ان تكون هذه العناصر جميعها صحيحة قانونا والا كان القرار غير مشروع خاصة وان هذه القرارات قد تصدر بسهولة وسرعة ويسر اعتمادا على تطبيق نظام الحكومة المعلوماتية الحديثة التي تقوم على تلقائية والية وذاتية الحركة والانسياب التلقائي للمعلومات[٢].

الفرع الثاني

أثر نظم المعلومات الإدارية في القرار الاداري من خلال تنفيذه الكترونياً

ان تنفيذ القرار الإداري هو المحل المترتب على صدور القرار وذلك تنفيذا لإرادة الإدارة في إحداث تغيير في الوضع القانوني، أي تحويله الى واقع في عالم القانون لما للإدارة من صفة السلطة العامة وتسعى لتحقيق المصلحة العامة في تسيير المرفق العام بانتظام واستمرارية. إذ ان غاية الإدارة هو تحقيق المصلحة العامة للأفراد والدولة وهذا يتطلب اتخاذ الإدارة سلسلة من الإجراءات والعمليات بحيث تقع مسؤولية التنفيذ على الأفراد أو الإدارة أو ان الإدارة وحدها تقوم بالتنفيذ وذلك لتحويل القرار الإداري الى واقع عملي يقصد تحقيق الصالح العام. من هنا يأتي عمل الإدارة في تنفيذ إرادتها بشكل قرار إداري، فتنفيذ ذلك القرار يكون تنفيذا مباشراً لأنه يفترض بالأفراد ان يلتزموا طوعاً بتنفيذ ما يفرض القرار عليهم من واجبات أو التزامات وان امتنعوا عن التنفيذ فان للإدارة ان تستخدم وسائل القسر والقوة لتنفيذ القرار الإداري، وان نفاذ القرار يعني من تاريخ صدوره من السلطة المختصة مكتملاً لشرطه ومنتجاً لأثره القانوني من يوم توقيع من يملك سلطة إصداره وتوجيه الأمر للموظفين للعمل بها وتنفيذها من ذلك ترتيب النتائج في ذلك الصدور، وان تاريخ صدور القرارات الإدارية هو الحكم على مشروعيتها وهذا ما يتمثل في صدور القرار وسببه، إذ انه يؤخذ اعتماد تاريخ القرار من حيث السند القانوني في إصدار القرار اعتماداً على القوانين النافذة التي أجازت للإدارة إصدار

١- المصدر نفسه، ص٢٢ - ٢٣.
٢- بشير علي باز، دور الحكومة الالكترونية في صناعة القرار الاداري والتصويت الالكتروني، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠٠٩، ص٦٥.

القرار بهذا التاريخ من حيث الظروف التي لابسته ومدى تحقيقه للصالح العام، دون ما يصدر من قوانين لاحقة أو ما يستجد من ظروف يكون من شأنها زوال السند القانوني للقرار. فالنفاذ هو من تاريخ صدوره والتوقيع عليه من الجهة المختصة ومكتملاً للعناصر اللازمة لنفاذه، الا ان تنفيذه معلق على عمل مكمل له بحيث يتطلب في مصادقة على القرار من جهة إدارية أخرى. وهذا ما يظهر في قرار الهيئات الإدارية اللامركزية التي تخضع للمصادقة من قبل الإدارة المركزية قبل تنفيذها[١].

اما سلطة الادارة في تنفيذ قراراتها فإنها تتمتع بها بوصفها سلطة عامة تملك سلطات استثنائية وامتيازات في تنفيذ قراراتها فتسري قراراتها في حق المخاطب بها وان ابدى اعتراضا بشأنها، أو قدم تظلما ادارياً بها، وحتى ان رفع دعوى قضائية فإن القرار الاداري يسري في حقه، ما لم تقبل الجهة الادارية نفسها او جهة اعلى منها بسحب قراراتها أو الغائها. لان الادارة تملك سلطة التنفيذ المباشر لقراراتها دون حاجة للجوء الى سلطة اخرى[٢].

السؤال الذي يثار هنا: هل تعد عملية استخدام الادارة لنظم المعلوماتية الالكترونية في حالة تنفيذ القرار الاداري واصداره من ضمن اعمال تلك الادارة؟ هل من قام بالعمل وحده هو المصدر ومنفذ القرار او انه يعد مملوكا بجهد الإدارة ويعد عمله منجزاً من قبل الإدارة لأنه قد يرجح لهذه الجهة وأصدر الأوامر بحسب البيانات التي قام بها نظم المعلوماتية بطريقة تفوق التقليدية واضحة ودقيقة وخالية من الانتهاكات والفساد[٣].

ان النظام الإلكتروني سواء كان برنامجاً أو أي نظام إلكتروني آخر يمكن ان يتصرف أو يستجيب بشكل مستقل كلياً أو جزئياً دون إشراف أي شخص طبيعي في الوقت الذي يتم فيه التصرف أو الاستجابة له. ان النظام يستجيب للتصرف بشكل مستقل دون تدخل شخص أخر ولكنه في الحقيقة قد نفذ أمراً إدارياً وانطبقت عليه

١ - ماهر صالح علاوي الجبوري، القرار الإداري، المصدر السابق، ص٢٠١ - ٢٠٢.
٢-توفيق بوعشة، تنفيذ القرار الاداري، بحث منشور على موقع الاستشارات القانونية، متاح على الرابط التالي : .https:// www.mohamah.net/law، تاريخ الزيارة 17/1/2020 وقت الزيارة 7:30pm، ص٢٧ .
٣ - اورانس متعب هذال، مصدر سابق، ص١٣٦.

خصائص القرار الإداري (بإرادة الإدارة المنفردة– جهة إدارية– تحقيق مصلحة عامة) أي ان المستخدم أو صاحب المعاملة قام بإتمامها دون الحاجة لمراجعة من شخص أو موظف)[١]، مثال على ذلك جهاز الحاسب الآلي لدى البنوك في ضوء الخدمات التي يقدمها للمواطنين إذ يقوم المستخدم بإدخال رقم البطاقة ورقمه السري بوصفه توقيعاً الكترونياً عن مقدار المبلغ فيقوم الجهاز بمعالجة تلك البيانات – عن طريق نبضات ممغنطة – مستخدماً تلك الأرقام ويصدر الأمر بصرف المبلغ بل يحدده ويكشف حساباً خاصاً به شرط ان يطلب العميل ذلك[٢].

ومثال أخر: في حالة الاعلان عن وظيفة معينة في الادارة بواسطة البريد الالكتروني ونشره في المواقع الالكترونية ويتم تعبئة الاستمارات وارسالها بواسطة الانترنت للموقع الاداري المذكور. فلو قدم اكثر من مائة شخص لهذه الوظيفة قام الحاسب الالي باختيار شخص دون غيره ودون تدخل من الموظفين الباقين لشغل هذه الوظيفة [٣]، كل ذلك يأتي ضمن نظام (المعلومات الإدارية أو المعاملات الإلكترونية) التي يتم أبرامها أو تنفيذها بشكل كلي أو جزئي بواسطة وسائل أو سجلات الكترونية والتي لا تكون فيها هذه الأعمال أو السجلات خاضعة لأي متابعة أو مراجعة من قبل شخص طبيعي كما في السياق العادي التقليدي لإنشاء وتنفيذ العقود والمعاملات. وهذا يعني تحول الإجراءات الإدارية الى إجراءات الكترونية تقوم بالعملية من تلقاء نفسها دون مراجعة الموظفين المعنيين، فتقوم هذه الأجهزة مقام تنفيذ الادارة لأمرها بصورة حديثة وجديدة، بحيث تستجيب لتنفيذ الأوامر كلياً أو جزئياً بحسب الطلب دون تدخل موظفين إداريين، وإنما وفقاً للبرنامج والبيانات المدخلة مسبقاً للحاسوب[٤].

هناك العديد من التشريعات العربية والأجنبية التي استقرت في الأخذ بهذا النظام على وفق أعمال الإدارة العامة الإلكترونية ونصت عليها في قوانينها والزمت الإدارات

١ ـ المصدر نفسه، ص١٣٦-١٣٧.
٢- عبد الفتاح حجازي، النظام القانوني لتجارة الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة، دار الفكر الجامعي للنشر، ٢٠٠٣، ص٢٠٠.
٣-اسراء عبدالرزاق السالمي، أتمتة المكاتب، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن، ١٩٩٩، ص١٥ .
٤ ـ أورانس متعب هذال، مصدر سابق، ص١٣٧.

بها في المعاملات الإدارية، من أهمها على الصعيد الأجنبي القانون الفرنسي رقم (٢٣٠) لسنة ٢٠٠٠، الخاص بشأن الإثبات المعلوماتي الذي ساوى تماماً في الحجية المستمدة ما بين الكتابة الورقية والكتابة الإلكترونية والذي أسبغ الوصف الجنائي على أفعال التقليد والتزوير واستعمال المحررات المقلدة والمزورة[١]، وكذلك المرسوم الفرنسي رقم ٢٠٠٠/ ١٢٧٧ الصادر في ٢٦ كانون الأول ٢٠٠٠، الذي نص على "تبسيط الاستمارات الإدارية واستخدام النظام الإداري المعلوماتي فيها وإلغاء استمارة الوضع المدني (شهادة ولادة أو زواج)"[٢]، وأيضاً المرسوم الفرنسي المرقم ١٠٨٣/٩٨ الصادر في ٢ كانون الأول ١٩٩٨ الذي نص على "تبسيط كافة المعاملات الإدارية من خلال استخدام شبكة نظم معلوماتية حديثة في الإدارات الرسمية والعامل وتوصيل الهيئات والإدارات كافة بشكل واحد وجعل الاستخدام إجبارياً بين الإدارات الفرنسية اعتباراً من اول يناير عام ٢٠٠٢"[٣]، وعلى غرار القانون الفرنسي صدر القانون الأوربي رقم ٧/٩٧ في ٢٠ آيار ١٩٩٧ الذي نص "على استعمال النظام الإلكتروني في المعاملات الإدارية"[٤]، وصدر القانون الفيدرالي الأمريكي رقم (٢١) لسنة ١٩٩٨ الذي وقعه الرئيس الأمريكي "بيل كلنتون" والمتضمن "التخلص من العمل الورقي في الولايات والاعتماد على التكنلوجيا والنظم الإدارية الحديثة"[٥]. أما على صعيد التشريعات العربية فقد صدر القانون التونسي رقم (٥٧) لسنة ٢٠٠٠ في ١٣ حزيران ٢٠٠٠ المتضمن حجية الالتزامات الإلكترونية والذي نص على ما يلي: -

١- اقر حجية الوثائق الإلكترونية اذا كانت محفوظة في شكلها النهائي بطريقة موثوق بها ومدعمة بإمضاء الكتروني.

٢- اقر حجية النسخ المنجزة وفق وسائل فنية توفر كل الضمانات لمطابقتها لأصولها.

١ - القانون الفرنسي رقم (٢٣٠) لسنة ٢٠٠٠.
٢- منشور في الجريدة الفرنسية الرسمية بالعدد (٢٨٠) صفحة ٢٠٧٤٧.
٣- المرسوم الفرنسي رقم (١٠٨٣/٩٨) الصادر في الثاني من ديسمبر ١٩٩٨.
٤- القانون الأوربي رقم ٧/٩٧ الصادر في ٢٠ مايو ١٩٩٧.
٥ - القانون الأمريكي رقم (٢١) لسنة ١٩٩٨.

٣- اقر ديمومة النسخ الإلكترونية وثباتها[١].

وصدر كذلك القانون الأردني على غرار القانون التونسي الذي سبق ذكره. المرقم (٨٥) لسنة ٢٠٠١ والخاص بالمعلومات الإلكترونية الإدارية وتحديد النظام الخاص بالتنظيم القانوني الإداري[٢]، وأيضا صدر قانون إمارة دبي رقم (٢) لسنة (٢٠٠٢) في المادة (٢) منه التي نصت على "تحويل الإجراءات الإدارية الى إجراءات الكترونية عن طريق برنامج أو نظام إلكتروني لحاسب آلي يمكن ان يتصرف أو يستجيب للتعرف كلياً أو جزئياً دون إشراك أي شخص طبيعي في الوقت الذي يتم فيه التعرف أو الاستجابة له"[٣] .

المطلب الثاني

أثر نظم المعلومات الإدارية في أداء العاملين في المؤسسات الحكومية

ان ضعف الوعي الاجتماعي وتدني المستوى التعليمي والثقافي للأفراد من اهم الأسباب الاجتماعية للفساد الإداري، إذ ان شريحة كبيرة من أفراد المجتمع تفتقر الى الثقافة العامة ناهيك عن الثقافة القانونية، فجهل المواطن بالإجراءات الإدارية وجهله بالقانون يجعل منه فريسة سهلة المنال بالنسبة للموظف الذي يحاول دائماً تعقيد الإجراءات للحصول على الرشوة والتسبب بالفساد الإداري[٤]. فالمواطن البسيط يجد نفسه مضطراً لدفع الرشوة في سبيل إنجاز معاملته بالسرعة المطلوبة[٥]، فأصحاب الوظائف بوصفهم ممثلين عن الدولة او عن احد الاشخاص المعنوية العامة يتمتع بقدر

١- القانون التونسي رقم (٥٧) لسنة ٢٠٠٠ الصادر في ١٣ حزيران/ ٢٠٠٠. متاح على الرابط التالي:
justice.gov.tn/fileadmin/medias/Textes_et_documents/References_juridiques/L_2000_57_ar.pdf 5:30pm تاريخ الزيارة 10/1/2020 وقت الزيارة

٢ - قانون المعاملات الإلكترونية الأردني المؤقت رقم (٨٥) لسنة ٢٠٠١، الجريدة الرسمية، العدد ٤٥٢٤، في ٣/ ١٢/ ٢٠٠١، ص٦٠١٠

٣ - قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية رقم (٢) لسنة ٢٠٠٢، جريدة دبي الرسمية، عدد خاص، رقم ٢٧٧، السنة ٣٦، ١٦ شباط ٢٠٠٢.

٤- عصام عبد الفتاح مطر، مصدر سابق، ص٣٢٠.

٥- علي حمادة، الرشوة أسبابها طرق مكافحتها، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة حلب، سوريا شبكة المعلومات، متاح على الرابط التالي https://www.ddms.usim.edu ص٦، تاريخ الزيارة 17/1/2020، وقت الزيارة 6:00.

كبير من السلطة بهدف تمكينه من تحقيق المصلحة العامة. على ان لا يستعمل هذه السلطة لتحقيق مأرب او مصلحة شخصية وبخاصة الاثراء من الوظيفة . اذ لا شك ان الوظيفة العامة هي السبيل الاساس لتلبية حاجات الافراد وهدفها خدمة المجتمع وهذا الهدف لا يتحقق الا من خلال فئة معينة يطلق عليها الموظفون، فمادام الموظف العام هو من يشغل احدى الوظائف في دوائر الدولة والقطاع العام سواء بصورة دائمة او مؤقتة فإن الوظيفة تكون بالنسبة له امانة مقدسة وخدمة اجتماعية ولم تعد مجرد مهنة يكسب من يمارسها رزقه منها مقابل العمل الذي يؤديه [١].

حتى ان بعض أهل المناصب والوظائف يملكون في زمن قليل ثروات طائلة لو استغرقوا أعمارهم كلها في جمعها من أرزاقهم ما جمعوها. ولكنها هدايا الناس التي لولا مناصبهم ووظائفهم ما ظفروا بشيء منها، وما تقدمت بلاد الغرب على بلاد المسلمين بذكاء في عقول أبنائها ولا بفساد أخلاقها وأعراضها وتحرر نسائها كما يقول أهل النفس والتدنيس والتخريب من دعاة الفساد ولإفساد، ولكنها تقدمت بأنظمة صارمة كافحت وحاربت الغش والرشوة وكل أسباب الفساد الإداري، كما تعد الوصول الى بناء منظومة العمل في القطاع العام والخاص والهيئات المحلية والمنظمات الأهلية والإعلامية وغيرها من المجموعات المهنية الهدف الأساسي لبناء قطاعات فعالة تحظى باحترام المواطنين. إذ يمكن من خلال هذه المنظومة تحصين المجتمع من ظاهرة الفساد وتوفير الآليات الفعالة للتعامل مع ظواهره[٢]، لقد كانت ظاهرة الفساد الإداري من بين المشاكل الرئيسية التي أجمعت تقارير الخبراء الدوليين على ضرورة معالجتها في الأقطار النامية اذا ما أريد لبرامج التنمية ان تنفذ فيها. فهذه الأقطار مولعة بالفساد الإداري للأسباب التاريخية والحضارية التي تعيشها[٣]، فالفساد الاداري اشبه بالظاهرة

١-عمر موسى جعفر، اثر الحكومة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٥، ص١٠٤.

٢- عصام عبد الفتاح مطر، مصدر سابق، ص٣٢٥.

٣- عبد الله بن عبد الكريم السالم، استراتيجية الحد من الفساد الإداري، بحث مقدم الى ندوة إدارة المال العام، التخصيص والاستخدام وورشة عمل تسوية المنازعات المالية كوالالمبور، ماليزيا، ٢٠٠٩،ص٢١ متاح على الموقع التالي: https://www.nazaha.gov ، تاريخ الزيارة 18/1/2020، وقت الزيارة 4:00.

العامة التي تقلق الرأي العام لا سيما في معظم البلدان العربية التي تعكف حاليا الى الاخذ بأسباب الادارة الحديثة من اجل وضع حد للانحرافات والممارسات اللاأخلاقية ويوصف الفساد الاداري بانه ظاهرة اجتماعية متعددة الجوانب والابعاد ويفترض ان تكون الادارة العامة للدولة موضع المسائلة المستمرة بجميع مستوياتها العليا والدنيا لما لهذه الظاهرة الفتاكة من اثار وجوانب سلبية من استقطاب الثروات وسوء توزيع الدخول والقروض والخدمات في المجتمع وعرقلة اقتصاد البلد [١] يتطرق هذا المطلب بداية الى مفهوم إدارة الأداء ومن ثَمَّ يناقش علاقة نظم المعلومات الإدارية بإدارة الأداء ودورها في الحد من الفساد الإداري على وفق التقسيم الآتي:

الفرع الأول

مفهوم إدارة الأداء

استقرت معاملة أداء الفرد في المؤسسات على تقليد يعتمد على تقييم الأداء وتحديد المكافآت، وعادة يُفهم الأداء بانه "نتيجة التفاعل بين قدرة الفرد والدافعية" كما تدرك المؤسسات وعلى نحو متزايد ان تخطيط الأداء وجعله أمراً ممكناً يكون له تأثير حيوي في أداء الفرد[٢]، وقد تنوعت وتعددت تعاريف إدارة الأداء فعرفها عدد من الباحثين ومنهم (Cherry) بانها "عملية مستمرة للعمل المشترك الذي يقوم به المدراء والعاملون في وضع توقعات أداء مرتبطة بالأهداف المنظمية وكذلك في وضع معايير يكون على أساسها بالإمكان قياس أداء الفرد والمنظمة"، كما عرفها (شوارتز) بانها "أسلوب من أساليب الإدارة يعتمد على الاتصال المباشر بين المدير والعاملين وهو يتضمن وضع الأهداف والقيام بعملية تقييم مستمرة من المدير الى الفرد ومن الفرد الى المدير فضلاً عن الإشادة بالأداء"[٣]، وفي ضوء المفاهيم السابقة يمكن تعريف إدارة الأداء من وجهة نظرنا إذ نرى بأنها: "احد أساليب الإدارة من خلاله تمكن ربط أداء

١- صباح عبد الكاظم شبيب، دور السلطات العامة في مكافحة ظاهرة الفساد الاداري في العراق، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية القانون، ٢٠٠٨، ص ٥٤ .
٢- يسرى غازي حسن الطائي، دور نظم المعلومات الإدارية في إدارة أداء العاملين، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد قسم إدارة أعمال، ٢٠٠٧، ص٣٦.
٣- يسرى غازي حسن الطائي، مصدر سابق، ص٣٦-٣٧.

العاملين ونشاطاتهم وأهدافهم بالمؤسسة عن طريق تحقيق أسس الحوار بين المدير والعاملين".

وفي السنوات الأخيرة بدأت الكثير من مؤسسات العالم المتقدم التوجه نحو استخدام أنظمة إدارة الأداء الأكثر فاعلية، للعاملين في جميع المواقع من أدني مستوى الى المدراء المشمولين بصفة متزايدة ولديهم دائماً متطلبات أكثر. ولهذا فإنّ مفتاح تحقيق النجاح هو العمل بشكل أكثر فاعلية ويكون الفرد الذي يتفهم أهدافه الفردية وأهداف المؤسسة أكثر قدرة على تحقيق المصلحة العامة والابتعاد عن المغالطات، كما ان إدارة الأداء توفر دليلاً كاملاً يمكّن العاملين من الاطلاع على مستويات مختلفة من القدرات والمهارات الواجب توفرها لشاغلي الوظائف المختلفة. كما تساعد العاملين في المؤسسة والمدراء على تطوير أنفسهم من خلال إرشادهم بأنواع الكتيبات والدورات التدريبية وغيرها من الوسائل اللازمة لتحسين مستويات قدراتهم وأدائهم الى جانب الوصف الوظيفي لكل شاغل وظيفة[١].

الفرع الثاني

علاقة نظم المعلومات الإدارية بإدارة الأداء

لقد أصبحت إدارة الأداء جزءاً لا يتجزأ من المنظمات إذ يوجد هناك طلب متزايد على تقديم المزيد والأفضل لقاء الأقل، الأمر الذي ينتج عنه تأكيد متزايد على قياس النتائج فضلاً عن المخرجات وتركيز متنامي على فهم احتياجات الفرد. ومن المفهوم انه ليس بإمكان التكنلوجيا على الإطلاق ان تقدم الحل النهائي لمشكلة العمل والقضاء على حالات الفساد الاداري [٢]. ولكن من الممكن ان يحد ولو وبصورة نسبية من حالة الفساد الاداري وذلك من خلال المزايا العديدة لهذا النظام المعلوماتي الحديث اذ يتضمن هذا النظام اتمام المعاملات بطرق الكترونية ويمكن لصاحب الخدمة تحديد الخدمة بواسطة هذا النظام المعلوماتي الاداري والحصول عليها ولا توجد اي علاقة

١- المصدر نفسه، ص٣٧-٣٨.
٢- المصدر نفسه، ص ٧١.

مباشرة بين طالب الخدمة والموظف او المكلف[١]، حيث يتم خزن معلومات تقييم أداء العاملين في قاعدة معلومات الكترونية فضلاً عن الحاسوب الشخصي الذي من الممكن استخدامه لهذا الغرض، إذ تساعد تطبيقات إدارة الأداء المؤسسة في ربط أنظمة التقييم بخصائص مواصفات كل وظيفة وتساهم في تحديد ووضع الحلول لمشاكل الأداء والبرمجيات الخاصة بتقييم الأداء، وبعد الانتهاء من عملية التقييم يمكن ان توفر معلومات تشير الى الفروقات في الأداء الفعلي قياساً بالمعايير المحددة كما تمكن إدخال مشاكل الأداء وبيئة العمل في تطبيقات تقييم الأداء ليتسنى لها تصحيح الانحرافات ومعالجة انخفاض مستوى الأداء[٢]، فضلاً عن معلومات مهارات العاملين ونشاطات التحسين والتطوير الضرورية. كما ان نظم المعلومات الإدارية قد توفر مخططاً للتطوير المهني، يحتوي على معلومات مهمة كنقاط القوة من خلال المهارات المطلوبة. كما انها تساعد الإدارة في تحسين فاعلية الأداء ومساعدة العاملين في تحديد ميولهم وتقدم النصح والإرشاد للعاملين، كما أن بإمكان الإدارة مساعدة المدراء التنفيذين على إيجاد انسجام بين الاستجابة العملياتية والغاية والهدف الاستراتيجي[٣].

كما أن بإمكان نظم معلومات إدارة الأداء مساعدة المدراء على تحويل حجوم كبيرة ومعقدة من البيانات بشكل يمكن فهمه بسهولة. كما تقدم نظم المعلومات في إدارة الأداء قدرة تحليلية مثل تحليل الاتجاه ورسم لوحات لتحويل السياسات الى رأي وتدعم المقارنات بمرور الزمن وتساعد المدراء على إشراك سلسلة من المعنيين في مستويات مختلفة من المنظمة[٤]، وتشهد توسعاً في أرجاء المؤسسة الأمر الذي يسمح للفرق في المواقع المختلفة للعمل معاً. وذلك يضمن ان المعلومات المحدثة تكون متاحة لكل فرد حال توفرها. كما أن هناك بعض الخصائص المتحققة من خلال استخدام نظم

١ - ميرفت قاسم عبود، اثر الحكومة الالكترونية على النظام القانوني للمرفق العام، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠١٧، ص٢٨.
٢ - يسرى غازي حسن، مصدر سابق، ص٧١-٧٢.
٣ - عباس سهيلة محمد، إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي، دار وائل للنشر، عمان، ط١، ٢٠٠٦، ص٦٤.
٤- المصدر نفسه، ص٦٤-٦٥.

المعلومات الإدارية في إدارة الأداء التي تساعد مدراء الموارد البشرية ومدراء العمليات في إنجاز العمل بدقة وفاعلية ورقابة وهي:

١- تعطي تقارير عن الوضع الراهن لمدراء الموارد البشرية.

٢- تمكن من الحصول على المعلومات بنظام العرض المباشر لتكون المعلومات متاحة عند الحاجة اليها.

٣- تقدم تقارير أداء تجعل العاملين قادرين على التعليق على أدائهم خلال السنة. ويكونون على علم تام بكل ما يحدث[١].

كما انه يمكن – وضمن التوجه ذاته – ان تساعد تطبيقات إدارة الأداء صناع القرار من المدراء في تشكيل تصنيف الأداء على نحو مناسب لكل وظيفة، فالمدراء يحددون معيار الأداء لكل وظيفة ويصفون كل فرد على وفق المعايير الملائمة، ويسلم المدير تقريراً يلخص نقاط قوة العاملين ونقاط ضعفهم. كما يقدم التقرير معلومات بخصوص كيف يجيد أداء الفرد عن المعايير الثابتة في الوظيفة. كما يمكن للتطبيق تشخيص الأداء ان تساءل المدراء عن المعلومات المتعلقة بمشاكل الأداء مثل: هل تلقى الفرد تدريباً في المهارات التي تسبب مشكلة الأداء؟ وعن بيئة العمل مثل: هل يعمل الفرد تحت ضغط العمل؟ حيث تقوم نظم المعلومات بتحليل المعلومات وتزويد المدير بالحلول للتعامل مع المشكلة[٢]. لما يحتله المدير من منصب اداري بقرار من الادارة العليا وهذا المنصب يعطيه السلطة والصلاحية المكتوب والمنصوص عليها في توصيف وظيفته اذ يعتمد المدراء على ما في ايديهم من سلطات في ممارسة وظيفتهم اعتمادا كليا[٣].

وباستقراء التشريعات المختلفة العربية والأجنبية التي أخذت بالنظام المعلوماتي الحديث في مؤسساتها الحكومية وبالقطاعين العام والخاص، ونصت عليها في قوانينها وأوجبت لها حماية جنائية وعقوبات جزائية لمن يخالفها وأسست بموجبه تنظيم قانوني

١- عباس سهيلة محمد، مصدر سابق، ص٦٥.
٢- يسرى غازي حسن، مصدر سابق، ص٧٤.
٣- صدام الخماسية، الحكومية الالكترونية الطريق نحو الاصلاح الادار، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، الاردن،٢٠١٣، ص١٤٠.

وإداري في تنظيم العمل الإداري من اجل الثقة والطمأنينة لكل الأطراف، وكحجة لإثبات ما يترتب على هذا العمل من أثار قانونية، وزيادة كفاءة الموظفين ورفع مهاراتهم الوظيفية، والقضاء أو التخفيف من المشاكل والانتهاكات التي تجري في المؤسسة[١]، نذكر منها على الصعيد الأجنبي القانون الفرنسي رقم (٣٢١) لسنة ٢٠٠٠ الذي نص على أنه: " يجب على الوزارات كافة في تعاملها مع الجمهور ان ترسل إشعاراً بتلقي كافة الاتصالات معها ويحسب الوقت الذي ينبغي ان يرسل جواب خلاله من تاريخ إرسال الاتصال كما يشهد عليه ختم البريد أو أيه وسيلة أخرى معترف بها مثل سجلات الكومبيوتر وينبغي على الموظف الرسمي عند تعامله مع الجمهور ان يذكر اسمه ووظيفته"[٢]، وكذلك القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠ الصادر في فرنسا الذي ينص على: "إلزام الإدارات العامة على تقديم الخدمات للجمهور إلكترونيا وفي مجال القطاعات المختلفة بوسائل معلوماتية حديثة ولكن يشترط صراحة حضور الشخص المعني شخصياً الى المراكز الإدارية"[٣]، وأيضاً نص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٦٢/١٥ المادة (٦) منه في ١٩٩٦/١٢/١٦ مفاده " تطبيق القوانين الواجبة بشأن كتابة البيانات وإدخالها بواسطة الحاسب الآلي"[٤]، وعلى صعيد التشريعات العربية صدر قانون إمارة دبي رقم (٢) لسنة ٢٠٠٢ المادة (٢٣) منه الذي نص على أن: " يعين الرئيس بقرار يصدره مراقب خدمات لتصديق الاعتراض ومراقبة أنشطة مزودي الخدمات الإلكترونية والإشراف عليها"[٥]، وعلى غرار المشرع الإماراتي صدر القانون اللبناني الخاص بتبسيط الإجراءات الإدارية باستعمال نظام المعاملات الإلكترونية في القطاعين العام والخاص الذي قدمه النائب (غنوي جلول) بتاريخ

١- عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني للحكومة الإلكترونية، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠٠٧، ص٢٨٩.
٢ - القانون الفرنسي رقم (٣٢١) لسنة ٢٠٠٠ منشور في الجريدة الرسمية الفرنسية في ١٣ نيسان ٢٠٠٠، ص٥٦٤٦.
٣- القانون الفرنسي رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠.
٤- المادة (٦) من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، رقم ١٦٢/١٥ في ١٩٩٦/١٢/١٦.
٥- المادة (٢٣) من قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية رقم (٢) لسنة ٢٠٠٢، المصدر السابق.

٣١/تموز/ ٢٠٠٢ للقضاء على الغش والفساد[١]، نستطيع من خلال ما تقدم أن نقر بأن نظم المعلومات الإلكترونية يمكن أن توفر للمواطن أمرين في غاية الأهمية وهما الوقت والمال، فالإجراءات تصبح أكثر يسراً وأقل تكلفة، ومن هنا يظهر دور نظم الإدارة الإلكترونية في القضاء على الفساد الإداري والمالي، فالتحول إلى التقنية يقضي على الروتين القاتل للموظفين وخاصة الذين يعملون بتماس مباشر مع الجمهور، كما يحد بشكل كبير من عملية الرشوة إن لم نقل يقضي عليها بشكل نهائي. ذلك أن سن الأنظمة ووضع الحدود القانونية، وحتى تطبيق العقوبات الصارمة قد لا تحقق النتائج المتوقعة، إذا لم يصاحبها عدد كبير من الإجراءات الوقائية والخطوات الإدارية الضرورية والموارد المالية المناسبة، بالإضافة إلى توافر القوى البشرية المؤهلة والمدربة تدريبا مهنيا عاليا وإلى توافر عناصر الحياد والعدالة والكفاءة[٢].

الخاتمة

من خلال دراستنا في موضوع نظم المعلومات الإدارية في معالجة حالات الفساد وما تناوله من مطالب بخصوصه نرى ان هذا البحث قد خرجت منه جملة من النتائج والتوصيات وهي كالآتي:

أولاً :- الاستنتاجات:

١- ان لنظم المعلومات الإدارية دوراً كبيراً في تحقيق هدف المؤسسة وغايتها اذا ما استخدمت استخداماً سليماً وتوفر لها الدعم المطلوب من إدارة للمؤسسة والبيئة المناسبة للتطبيق ويكون لها عندئذ الدور الاستراتيجي الفعال في تحقيق النجاح وبلوغ الغاية التي خصصت من أجلها وهي مكافحة الفساد الإداري.

١ - القانون اللبناني الصادر في ٣١/تموز/٢٠٠٢.

٢ - حنان محمد القيسي، الإدارة الالكترونية وتقديم الخدمات العامة، مجلة الحقوق، الجامعة المستنصرية، المجلد: ٤ العدد: ١٦،١٧، ٢٠١٢، ص٢٩. وياسين حجاب وسناء رحماني، أثر الإدارة الإلكترونية على المبادئ الأساسية التي تحكم المرفق العام، المؤتمر العلمي الدولي حول: النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، تشرين الثاني ٢٠١٨، ص٤-٥.

٢- تعد نظم المعلومات الإدارية محوراً مهماً للمؤسسات إذ يتم من خلالها جمع البيانات الداخلية والخارجية التي تنشأ عن ممارسة المنظمة أعمالها المختلفة ومعالجة المشكلات والخروقات ونؤمن الرقابة عليها في اتخاذ القرارات.

٣- تبين لنا ان نظم المعلومات الإدارية توفر معلومات دقيقة عن معايير الأداء لكل وظيفة ومستوى أداء الفرد أو فريق العمل تستطيع ان تستوضح من خلالها ان نتائج هائلة عن العاملين من معلومات ومستوى أداء.

٤- ان نظم المعلومات الإدارية تستطيع ان تساعد على قياس تقييمات العاملين وخزن معلوماتهم في قاعدة معلومات الكترونية تساعد الإدارة في تحسين فاعلية أدائهم.

٥- ان إدارة أداء العاملين في المؤسسات الحكومية ودورها في مكافحة الفساد الإداري ينعكس على أدائهم وتنمية قابليتهم وتطويرهم وتدفعهم للعمل بشكل أكثر شفافية ومركزية مما يؤدي الى تقليل الانتهاكات والخروقات والابتعاد عن الشبهات في العمل داخل المؤسسة.

٦- كلما كانت العلاقة قوية وتسير بمسارها الصحيح بين مؤسسات الدولة ونظم المعلومات الإدارية سيؤدي الى تصحيح أي تجاوز أو انحراف داخل المؤسسة.

ثانيا: التوصيات: في ضوء النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة يمكن تقديم التوصيات الأتية:

١- تعزيز الوعي داخل المؤسسة و مستوياتها كافة بأهمية نظم المعلومات الإدارية من خلال الحلقات النقاشية والورش الفنية التي تقييمها المؤسسة.

٢- من اجل ان يعمل نظام المعلومات الإداري ويحقق الأهداف التي خصص من أجلها ينبغي تخصيص موظفين مختصين من أصحاب الخبرات ومن ذوي الخلفيات المعلوماتية وكذلك توفير أجهزة حديثة ومتطورة لكي تؤدي الغرض بأفضل الطرق وبأحسن النتائج داخل عمل المؤسسة.

٣- يجب توفير مصدر موحد ومنظم يشتمل على كافة المعلومات الضرورية والتعليمات والتوجيهات المختلفة بين شعب المؤسسة وأقسامها لكي تتم بسهولة وسرعة

فائقة وبشكل يحافظ على سريتها كما يجب ان ترتبط المنظمة بالجهات الخارجية ذات العلاقة التي عملها يكون له صلة وثيقة بعمل المؤسسة.

٤- إقامة دورات تدريبية وندوات وزيارات تفقدية لزيادة مهارات العاملين على نظم المعلومات وتطوير قدراتهم.

٥- يجب اعتماد أسلوب التوازن والثقة بين المواطن والدولة أي وجود التزامات متقابلة تقع على عاتق الطرفين بوضوح العمل والمصداقية والشفافية في التعامل مع النظام الإداري المعلوماتي من خلال إعطاء معلومات صحيحة من قبل المواطن والتأكد من شكلية ومشروعية ورسمية عمله لان ذلك يوسع بدرجة كبيرة من نجاح عمل النظام.

٦- يجب تفعيل دور المؤسسات الإعلامية في دوائر الدولة في نشر نشاطات وأعمال المؤسسة في ظل نظام المعلومات الإداري.

٧- ندعو المشرع العراقي الى تشريع قوانين ملزمة للإدارة في نشر جميع أعمالها الإدارية بصورة واضحة ومعلنة للجمهور مع الحرص على عدم نشر الأعمال والمعلومات التي تتسم بالسرية وتحافظ على امن واستقرار الدولة ويكون من مقتضيات المصلحة عدم الاطلاع عليها من قبل الإفراد والإعلام.

٨- نوصي بتشريع قانون يؤمن الحماية للموظفين الذين يدلون بمعلومات الانتهاكات الإدارية والفساد الإداري من الفاسدين ومكافاتهم لان ذلك سيؤدي الى سير الموظفين وفق نهجهم .

٩- ندعو المشرع العراقي الى تضمين هذا النظام (نظم المعلومات الادارية) في قانون رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢ وجعله في نصوص مستقلة وإلزام الإدارات على العمل به في كافة مؤسسات الدولة وفي القطاعين العام والخاص واعتباره مبدأ عام في العمل الإداري.

١٠- ندعو المشرع العراقي على السير وفق نهج المشرع الأمريكي بتشريع قانون على غرار القانون الأمريكي رقم (٢١) لسنة ١٩٩٨ بان يكون إلزام العمل في مؤسسات الدولة على وفق نظام التكنلوجيا الإدارية الحديثة والتخلص من العمل الورقي.

١١- ندعو المشرع العراقي الى تشريع قانون يلزم الإدارات به تبسيط كافة المعاملات الإدارية من خلال استخدام شبكة نظم معلوماتية حديثة إدارية وجعل الاستخدام إجباريا فيها لتقليل الروتين والإجراءات المعقدة التي تؤدي الى الغش والتزوير على غرار ما فعله المشرع الفرنسي في المرسوم الفرنسي رقم ١٠٨٣/٩٨ في عام ١٩٩٨.

١٢- العمل على تحديد إجراءات رقابية خاصة لحماية الملفات والبرامج والبيانات التي يتضمنها النظام وحفضها بأماكن يمنع التلاعب بها.

١٣- ندعو المشرع العراقي بتشريع قوانين مختلفة على وفق النهج الذي سار عليه المشرع الفرنسي والمشرع الأوربي والقانون الألماني والإماراتي تؤمن الحماية الجنائية للمعاملات الإدارية الإلكترونية في الأنظمة الإدارية بإصدار قوانين عقابية ينص عليها في قانون العقوبات تكون رادعة تتلاءم مع حجم الانتهاك الذي يرتكب في خرق هذا النظام.

المصادر:

أولاً: الكتب:

١. اسراء عبدالرزاق السالمي ، أتمتة المكاتب ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الاردن ، ١٩٩٩ .
٢. بشير علي باز، دور الحكومة الالكترونية في صناعة القرار الاداري والتصويت الالكتروني، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠٠٩.
٣. حسين عثمان محمد، أصول القانون الإداري، دار المعلومات الجامعية، الإسكندرية، ط٢، ٢٠٠٤.
٤. سليمان الطماوي، مبادئ علم الإدارة العامة، دار الفكر العربي للنشر مصر، ط٥، ١٩٧٢.
٥. صدام الخماسية، الحكومية الالكترونية الطريق نحو الاصلاح الادار ، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، الاردن ،٢٠١٣.
٦. صدام حسين ياسين العبيدي، الفساد الإداري والمالي صورة أثاره علاجه من منظور إسلامي، ط١، مكتبة زين الحقوقية، ٢٠١٨.
٧. عباس سهيلة محمد، إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي، دار وائل للنشر، عمان، ط١، ٢٠٠٦.
٨. عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني للحكومة الإلكترونية، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠٠٧.
٩. عبد الفتاح حجازي، النظام القانوني لتجارة الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة، دار الفكر الجامعي للنشر، ٢٠٠٣.
١٠. عصام عبد الفتاح مطر، الفساد الإداري ماهية أسبابه ومظاهره ودور الهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مواجهة الفساد، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١١.
١١. عمر موسى جعفر، اثر الحكومة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٥.

١٢. ماهر صالح الجبوري، القرار الإداري، دار الحكمة للطباعة والنشر، كلية القانون، بغداد، ١٩٩٩.

ثانياً: الرسائل والأطاريح:

١٣. اورنس متعب هذال، اثر التطور الإلكتروني في الأعمال القانونية للإدارة العامة، رسالة ماجستير، كلية القانون جامعة بغداد، ٢٠٠٥.

١٤. رنا عودة حنون، كفاءة نظم المعلومات الإدارية وتأثيرها في إجراءات مكافحة الفساد، بحث دبلوم عالي في التخطيط الاستراتيجي، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٦.

١٥. صباح عبد الكاظم شبيب، دور السلطات العامة في مكافحة ظاهرة الفساد الاداري في العراق، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية القانون، ٢٠٠٨.

١٦. علي حمادة، الرشوة أسبابها طرق مكافحتها، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة حلب، سوريا شبكة المعلومات، متاح على الرابط التالي ddms.usim.edu تاريخ الزيارة 17/1/2020، وقت الزيارة 6:00 PM.

١٧. ميرفت قاسم عبود، اثر الحكومة الالكترونية على النظام القانوني للمرفق العام، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠١٧.

١٨. يسرى غازي حسن الطائي، دور نظم المعلومات الإدارية في إدارة أداء العاملين، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد قسم إدارة أعمال، ٢٠٠٧.

ثالثاً: البحوث والمقالات:

١٩. حنان محمد القيسي، الإدارة الالكترونية وتقديم الخدمات العامة، مجلة الحقوق، الجامعة المستنصرية، المجلد: ٤ العدد: ١٦,١٧، ٢٠١٢.

٢٠. ياسين حجاب وسناء رحماني، أثر الإدارة الإلكترونية على المبادئ الأساسية التي تحكم المرفق العام، المؤتمر العلمي الدولي حول: النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، تشرين الثاني ٢٠١٨

٢١. رابعاً: القوانين والقرارات:

٢٢. القانون الفرنسي رقم (٣٢١) لسنة ٢٠٠٠.

٢٣. القانون الفرنسي رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠.

٢٤. القانون الفرنسي رقم (٢٣٠) لسنة ٢٠٠٠.

٢٥. المرسوم الفرنسي رقم ١٠٨٣/٩٨ الصادر في الثاني من ديسمبر ١٩٩٨.

٢٦. المرسوم الفرنسي رقم ٢٠٠٠/ ١٢٧٧ الصادر في ٢٦ كانون الأول ٢٠٠٠.

٢٧. القانون الأوربي رقم ٧/٩٧ الصادر في ٢٠ مايو ١٩٩٧.

٢٨. القانون الأمريكي رقم (٢١) لسنة ١٩٩٨.

٢٩. القانون التونسي رقم (٥٧) لسنة ٢٠٠٠

٣٠. قانون المعاملات الإلكترونية الأردني المؤقت رقم (٨٥) لسنة ٢٠٠١.

٣١. قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية رقم (٢) لسنة ٢٠٠٢.

٣٢. القانون اللبناني الصادر في ٣١ تموز٢٠٠٢.

٣٣. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، رقم ١٦٢/١٥ في ١٩٩٦/١٢/١٦.

خامساً: المواقع الإلكترونية:

٣٤. توفيق بوعشة، تنفيذ القرار الاداري، بحث منشور على موقع الاستشارات القانونية، متاح على الرابط التالي:mohamah.net/law ، تاريخ الزيارة 17/1/2020، وقت الزيارة 7:30 Pm

٣٥. عبد الله بن عبد الكريم السالم، استراتيجية الحد من الفساد الإداري، بحث مقدم الى ندوة إدارة المال العام، التخصيص والاستخدام وورشة عمل تسوية المنازعات المالية كوالالمبور، ماليزيا، ٢٠٠٩ متاح على الموقع التالي: nazaha.gov، تاريخ الزيارة 18/1/2020، وقت الزيارة 4:00 Pm.